

أما ما ذكره سيبويه والزجاجي فيمكن أن يوضحه الجدول التالي :

	كذب	حق	قبيح	حسن	
مستقيم	س + ز	ز	س + ز	س + ز	
محال	س + ز	×	×	×	س + ز*

رسم رقم 1

واضح ما في هذا الجدول التثني من الخلل والاضطراب. فالمستقيم الحق الذي أضافه الزجاجي ليستقيم له تصنيف المستقيم غائب عن تصنيف سيبويه. غير أن هذا الغياب لا يثير مشكلة في حقيقة الأمر، ولا يحتاج إلى نقاش طويل، فالمستقيم الكذب يستدعيه، والزجاجي يذكره. وربما كان غياب التركيبين الآخرين : المحال الحسن والمحال القبيح من تصنيف سيبويه والزجاجي أمرا ميسورا يمكن تجاوزه لأن الحسن والقبح يتعلقان باللفظ. أما علاقة المحال بالحق والكذب فلا بد من الوقوف عندها ؛ فسيبويه يجعل الكلام محالا أو محالا كذبا. وكانت مقابلة المعاني تقتضي أن يذكر المحال الحق في مقابل المحال الكذب، أو أن يذكر المحال وحده في مقابل المستقيم دون ذكر للمحال الكذب.

يبدو لي أن مفتاح العلاقة بين الاحالة والكذب في نص سيبويه هو في اختلاف مستويات النظر إلى القضية؛ فالأزواج الستة التي ذكرها سيبويه وهي الاستقامة والاحالة، والكذب والصدق أو الحق، والحسن والقبح تقع على ثلاثة مستويات مختلفة : فالحسن والقبح يتعلقان باللفظ، وبالتركيب تحديدا، أي بالمستوى النحوي للكلام وبمطابقتها للمعيار * لم يذكر سيبويه ولا الزجاجي المحال الحق، وإنما جعلوا الكلام محالا كذبا أو محالا لا، من غير تركيب مع الحق، فلهذا لغيره من دمجهم 113 الكلام.

فالكلام إما مستقيم وإما محال. وهذا التقابل على طريق التضاد⁽¹⁾ ينطبق على زوجين آخرين هما الحسن والقبيح. فهنا أربعة مصطلحات ينظم كل مصطلحين منها في زوجين. وهناك مصطلح خامس ليس له ما يقابله في نص سيبويه، وهو الكذب. وتقتضي مقابلة المعاني التي أشرنا إليها بين المصطلحات الأربعة وجود مصطلح سادس هو الصدق أو الحق يكون زوجا للكذب، فتم بذلك ستة أزواج تكفي في كل زوجين منها معرفة أحد المصطلحين لمعرفة الآخر، فلا نكون في حاجة إلا إلى ثلاثة حدود، إذ يُستخرج حد المصطلح بمعرفة حد زوج الذي يقابله. وقد ذكر الزجاجي الذي يتبنى وجهة نظر سيبويه ويدافع عنها، هذا المصطلح السادس، مصطلح الحق في مقابل مصطلح الكذب، فكتب أن الكلام في الإخبار على ستة أوجه : مستقيم حق ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ومستقيم حسن، ومحال ومحال كذب (اشتقاق أسماء الله تعالى، 170).

غير أن التصنيف الذي يقدمه الزجاجي فيذكر فيه المصطلح السادس الغائب عن كتاب سيبويه لا يحل مشكلة عدد أقسام الكلام وإن انتظمت عنده في ستة أزواج. فتعاقب المصطلحات في تركيبة ثنائية أساسها الاستقامة والاحالة⁽²⁾ يفضي من الواجهة النظرية، أي من الواجهة الحسابية البحتة، إلى ثمانية أصناف، لا إلى خمسة كما هو الحال في كتاب سيبويه، ولا إلى ستة كما هو الحال في اشتقاق أسماء الله تعالى للزجاجي.

فالتركيب الثنائية لستة أزواج تعطي حسابيا ثمانية احتمالات : $2^3 = 2 \times 2 \times 2 = 8$ وهذا ما يظهره الجدول التالي :

(1) تقابل المعاني على أربعة أوجه : إما على طريق الإضافة مثل الأب لابن، وإما على طريق التضاد مثل الأسود للابيض، وإما على طريق التثنية والعدم مثل البصير للاعمى، والوسر للفقير، وإما على طريق النفي والاثبات مثل "زيد جالس" و"زيد ليس جالس" (أبو ظاهر البغدادي، قانون البلاغة، 39).

(2) يُفترض أن يكون باب الكتاب مبنيا على هذا الأسلوب، فعنوانه : "هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة" وقد بنيت الاستقامة والاحالة مع الحسن والقبح والكذب.

الصوابي. والصدق والكذب يتعلقان بالمعنى وبمطابقة هذا المعنى للحقيقة الخارجية. والاستقامة والاحالة تتعلقان بالمستوى التداولي للكلام وبمطابقتها لمعايير التواصل بين المتخاطبين ليؤدي الكلام وظيفته.

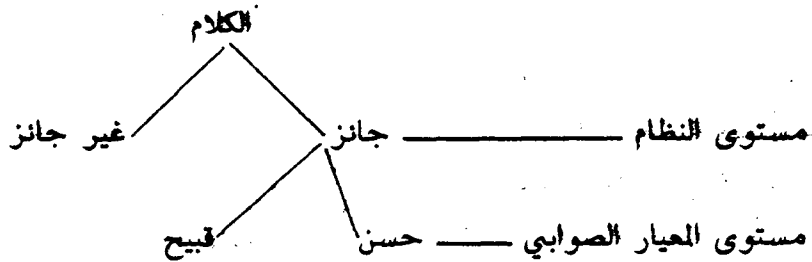
أ - المستوى النحوي (مطابقة المعيار الصوابي) :

الكلام على هذا المستوى حسن أو قبيح. وقد حد سيبويه القبيح بقوله إنه وضع اللفظ في غير موضعه، ومثل له بقوله : قد زيدا رأيت، وكبي زيدا يأتيك⁽³⁾. والمقصود بالمثالين استخدام حرفين هما "كي" و"قد" أمام الاسم ؛ وهما حرفان إذا اجتمع بعدهما اسم وفعل كان الأولى أن يليهما الفعل مقدما على الاسم⁽⁴⁾ ويشير حد سيبويه للقبح مسألتين هامتين، فقد يوحى حده والمثالان اللذان قدمهما بأن المقصود بذلك هو التقديم والتأخير أو موقع اللفظ في سلسلة الكلام. وليس الأمر كذلك، فليس التقديم والتأخير وموقع اللفظ في سلسلة الكلام الا وجهين من وجوه القبح، وإن كانا أبرز وجهين في هذه الوجوه. فقولك : كان زيد هو منطلقا قبيح عند سيبويه حتى تعرف (المنطلق) فتقول : كان زيد هو المنطلق، لأن هذه اللفظة "هو" لا يحسن أن تكون فضلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة. (الكتاب، 392/2). وقد يوحى حد سيبويه للقبح بأن الحسن والقبح يرتبطان بجواز التركيب وعدم جوازه. غير أنني أعتقد أي هذين المصطلحين، مصطلحي الحسن والقبح، يقعان في داخل دائرة الجواز اللغوي، فالحسن جائز والقبيح جائز وفي كتاب

(3) كذا في النص المطبوع بنصب زيد وهو مرفوع في كتاب اشتقاق أسماء الله تعالى للزجاجي الذي يتبنى وجهة نظر سيبويه ويستعير أمثله (اشتقاق أسماء الله تعالى، ص 170)
(4) يقول أبو هلال العسكري في التعليق على مثال : (قد زيدا رأيت) : وإنما قبح لانك أسدت النظام بالتقديم والتأخير. (كتاب الصناعتين، 70).

سيبويه وفي كتب النحاة العرب بعده تلميحا أو تصريحًا ما يقطع بذلك⁽⁵⁾. يقول سيبويه في باب الحروف التي لا يليها الا الفعل : فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره [ـا] و(لما فعل) و(قد فعل) إنما هما لقوم ينتظرون شيئا، فمن ثم أشبهت (قد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل. (الكتاب، 3 / 114 - 115) ويشرح السيرافي قائلا : أراد على وجه الاختيار [ـا] وما يوجب الآ يفصل بينها وبين الفعل أنها نقيض. (لما)، و(لما) حرف جازم. تقول : ركب زيد ولما يتعمم، فيقول المراد : بل ركب وقد تعمم. معناه : ركب وهذه حاله. الا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل (الكتاب، 3 / 115، الحاشية رقم 1).

إن الفصل بين (قد) والفعل جائز على قبح. فالجواز في مستوى النظام. أما الحسن والقبح فيقعان على مستوى أدنى من مستوى النظام، هو مستوى المعيار الصوابي، فالكلام نحويا جائز أو غير جائز. والجائز حسن أو قبيح. وذلك يعني أن الحسن والقبح قسمان يقعان في داخل دائرة الجواز لا في خارجها. وهذا ما تظهره الشجرة التالية :



رسم رقم 2

(5) انظر، Hassan HAMZÉ: La coordination à un pronom "conjoint" PP. 249-271, notamment 258-260, 267-270.

ب - المستوى المعنوي (مطابقة المعنى للحقيقة الخارجية) .

يذكر سيبويه من وجوه الكلام المستقيم الكذب والحال الكذب ويستدعي الكذب الحق كما يستدعي الحال المستقيم، والقيح الحسن. غير أن سيبويه لا يحد الكذب كما حد الحال والقيح وربما كان ذلك لأن هذه اللفظة ليست من أوضاع النحو ولا من مقاييسه أو لأنها واضحة لا تحتاج إلى حد. ألا ترى أن لو أن انسانا، سألك عن الواضح، شق عليك أن تأتي بما توضح به الواضح، ؟ (الكتاب، 235/4). غير أن الزجاجي عرف الحق والكذب فقال :

فأما المستقيم الحق فقولك : خرج عبد الله أمس [ـ] إذا أخبرت بذلك وقد كان. وأما المستقيم الكذب فإن تخبر بذلك ولم يكن، فيكون مستقيما في الوضع كذبا. ومنه : شربت ماء البحر إذا أردت جميعه [ـ] فهذا مستقيم في الوضع كذب لأن البينة تدفع أن يكون هذا، (اشتقاق أسماء الله تعالى، 170).

وقد عبر الشنتمري عن هذا المعنى في شرحه للكتاب، وعلل ما مثل به سيبويه للكذب فقال :

(إنما خصّ (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر) لأن قولها يدل على كذب قائلها قبل التصريح والبحث. والأفكل كلام تكلم به مخبره على خلاف ما يوجبه الظاهر كذب علم أو لم يعلم، (الشنتمري : النكت في تفسير كتاب سيبويه، (1 / 133 - 134).

إن معيار الحكم على الكلام بالصديق أو الكذب إنما هو مطابقة الكلام للواقع الخارجي الذي جاء الكلام تعبيرا عنه. فلفظة من قبيل (بعت) إن قصدنا بها الإخبار، أي إن لم نقصد بها الإنشاء الإيقاعي، لا بد لها من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، نقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك

الخارج. فإن حصلت المطابقة المقصودة للكلام صدق، والا فهو كذب. فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب. (الاسترلابي : شرح الكافية، 225/7). غير أن صدق الكلام لو كذبه ليسا من أوضاع النحو ولا من مقاييسه، فلا شأن للنحوي بهما. ولا ريب في أن سيبويه يريد بهذا للتأني أن يقول إن قبول النحوي لجواز كلام ما لا علاقة له بصدق محتواه أو بكذبه⁽⁶⁾.

ج - المستوى التداولي (مطابقة المعنى لمعيار التواصل بين المتخاطبين) .

ليس هذا المستوى من شأن علماء المعاني فحسب، بل هو من شأن النحويين كذلك، لأنه يبحث في جدوى الكلام والشروط الضرورية التي يتم بها التواصل بين المخاطب والمخاطب ليقوم الكلام بالوظيفة التي وجد لأجلها. وقد جعل سيبويه هذا المستوى أساس تصنيفه، وركبه مع المستويين الآخرين لتكتمل له وجوه الكلام في الإخبار. فقد جعل الكلام مستقيما أو محالا، وحد الحال بقوله : ، وأما الحال فإن تنقض لول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا، وسأيتك أمس (الكتاب، 25/1).

اختار سيبويه الزمن مثلا في حده للأحالة لوضوحه. فالزمن خط متصل وفي الفعل قليل عليه لأن الفعل كما يقول سيبويه، بني لما مضى منه وما لم يمض. (الكتاب، 36/1). فقولك : (أتيتك) يفرض أن يكون الحدث في الزمن الماضي لأن هذا الفعل (أتي) بني لما مضى من الزمن. وقولك : (غدا) يفرض أن يكون الحدث في الزمن المستقبل لأن

(6) ينقل ابن فارس رأي "أهل النظر" فيقول : ، الخبر ما جاز تصديق قائله لو تكذبه [ـ] ثم يكون واجبا وجائزا وممتعا فالواجب قولنا ، النار محرقة، والجائز قولنا ، لقي زيد عمرا، والمتع قولنا ، حملت الجبل، (صاحب، 179).

الظرف دليل عليه. وهذا التناقض بين ما يدل عليه الفعل وما يدل عليه
الظرف يعطل التواصل، فلا يعرف الخطاب مراد المتكلم.

والمعترض أن يقول إن هذا الكلام ليس محالا، فقد يقصد المتكلم إلى
غرض بلاغي بخروجه عن المؤلف، فيستخدم الفعل الماضي لما لم يمض
رغبة منه في تأكيد الحدث. فالمستقبل في عالم الغيب والاحتمال، والماضي
في عالم الواقع الثابت. والقائل لا يقصد باستعمال الماضي إلى القول أن
الحدث وقع فعلا، بل إلى القول إنه واقع لا محالة، أي أنه يخرج من
دائرة الاحتمال إلى دائرة التوكيد.

ولا نظن أن سيبويه لا يفتن لمثل هذا الاعتراض، فالأمثلة كثيرة في
العربية على ما قد يبدو للنظرة الآلية تناقضا وإحالة، كما هو الحال في
الآية .

يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار (القرآن، 98/11)⁽⁷⁾

وليس هذا الكلام محالا لأن السامعين، وهم العرب الذين يوجه إليهم
هذا الخطاب يفهمونه ولا يجدون فيه تناقضا، وإن كان التطبيق الآلي لمثل
سبويه يجعله متناقضا محالا لأنه يتبع الفعل الذي تبنى لما لم يمض من
الزمان وهو قوله ، (يقدم يوم القيامة) فعلا تبنى لما مضى منه، وفي
هذا خروج عن المعروف في العطف بالفاء، غير أن السامع يعرف أن ما

(7) يبدو أن هذه الآية لم تستوقف النحويين، فلم يعلق عليها سيبويه في كتابه، ولا الفراء في
معانيه، ولا الأخفش في معانيه، ولا البرد في المقتضب، ولا الجرجاني في المقتصد،
الخ. وكفى السيوطي بذكرها في مع الهوامع (24/1) مثالا على الماضي الذي يمكن أن
ينصرف معناه إلى المستقبل إذا عطف على ما علم استقباله. ولم يتوقف المفسرون طويلا
لعلها فكفتوا بالقول إن الفعل قد ذكر بلفظ الماضي والبراد به المستقبل (القرطبي، الجامع
لاحكام القرآن، الطبرسي، مجمع البيان، الخ).

يبدو متناقضا في هذا المثال إنما يأتي لنكتة أرادها واضعه. ولو صدر هذا
الكلام عن لا يتقن اللغة ولا يعرف أسرارها أعد الكلام متناقضا
محالا⁽⁸⁾. ويبدو أن سيبويه حين يقول عن الأمثلة التي ذكرها إن آخرها
ينقض أولها يقف موقف السامع الذي يرى أن أول الكلام يدعو إلى شيء
وآخره يدعو إلى شيء آخر، فلا يدرك كنه الخطاب. إن تتبع أمثلة المحال
في كتاب سيبويه تبرز هذا الدور الأساسي للمخاطب في الحكم على
الكلام بالاستقامة أو بالأحالة⁽⁹⁾ وهو حكم لا يأخذ الكلام مقطوعا عن
إطاره وعن مجمل الظروف التي أنتجته، ولذلك يحكم سيبويه بالأحالة
على أمثلة تبدو في ظاهرها مجردة عن أي سياق، مستقيمة لا نقض
فيها، وإنما جاءها النقض من السياق الذي وردت فيه. فأنت قد تقول
مخبرا : أنا عبد الله لمن لا يعرفك، غير أنك لا تقول ذلك مخبرا لمن
يعرفك، بل تقوله فآخرا أو موعدا، الخ. وإن كانت صيغته صيغة الخبر.
فإن قلت لا فآخرا ولا موعدا لمن يعرفك (أنا عبد الله) كان الكلام محالا
لأن آخره ينقض أوله. ووجه النقض فيه أن السامع الذي يعرفك لا ينتظر
منك أن تخبره أنك عبد الله لأن هذا قد استقر عنده. يقول سيبويه : إن
قولك لمن يعرفك : (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك) محال إن كنت تريد
الإخبار عن الانطلاق وإن لم تكن توعد أو تفخر أو تصغر نفسك لأنك
في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل الخطاب بمنزلة من

(8) وربما يقرب من هذا التمييز بين المتكلمين في الحكم على الكلام ما يقوله السكاكي في
التمييز بين قولك : (أنا عبد الله) وقوله تعالى في الآية 80 من سورة الانبياء، (هل
أنتم شاكرون؟) ولكون (هل) ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن، (هل زيد
منطلق؟) إلا من البليغ، كما لا يحسن نظير قوله، (البيك يزيد ضارح خصومة) من كل احد
(مفتاح العلوم، 149). يريد بذلك أن البليغ يعرف مواقع (هل) وأنها ادعى للفعل من
الهمزة. فإن ترك الفعل معها فليس ذلك عن جهل بموقعها ووظيفتها، وإنما هو خروج متمدد
عن هذا الموقع وتلك الوظيفة ليكون ذلك ابلغ في تنبيه السامع (مفتاح العلم، ص 308).

(9) انظر، M.G. CARTER : An Arab grammarian of the eight century a.d., p. 149.

لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى. الا ترى أنك اذا قلت : (اتيتك غدا) لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب، (حاشية الكتاب، 26/1). فان كان الامر كذلك كانت اوجه الكلام في الاخبار عند الاخفش على ما يلي :

	كذب	حق	قيح	حسن	
مستقيم				*	
محال	x	x			

رسم رقم 3

غير أن النسخ التي بين أيدينا من كتاب سيبويه، وهي ما نعول عليه الا إن ظهر ما يعدله⁽¹¹⁾ تذكر المحال الكذب. والزجاجي يذكر قول الاخفش بنفي المحال الكذب يعلق قائلا : «والقول ما ذهب اليه سيبويه، لأنه قد فرق بين المحال ومحال الكذب بما يستغنى به عن اعادته، (اشتقاق أسماء الله تعالى، 171)، ولكن ليس في كتاب سيبويه تعليل وشرح لهذا الفرق بين المحال والمحال الكذب، ولا كيف يكون الكلام كذبا وهو محال ينقض آخره أوله.

ع 11 رأي الألفظ

(11) تقول جنيف مومبرت Geneviève Humbert في مقالة لها بعنوان «Un témoin fossille du Kitâb de Sîbawayhi». أنها عثرت على نسخة من الكتاب تختلف اختلافا واضحا عن النسخ المطبوعة منه. وتعتقد أنها اقدم من هذه النسخ وقد سمعت، وأنا اعد هذه المقالة للنشر ان محمد كاظم البكاء قد عثر على نسخة اخرى من كتاب سيبويه ونشر الجزء الاول منها.

يجهل فخرا او تهيدا او وعيدا، لأنه انما أراد أن يخبر بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (انا) حتى استغنيت انت عن التسمية [الان رجلا لو كان خلف حائط او في موضع تجهله فيه فقلت : (من انت؟) فقال : (انا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا)، (الكتاب، 2 / 30 - 31).

ويفترض أن يدخل في المحال عند سيبويه ما كان فيه الجزء الثاني تكرارا للجزء الاول كقولك مخبرا : (عبد الله عبد الله)، فليس عقد الاخبار على ذلك، كما يقول ابن جنبي (الخصائص، 3 / 336 - 339)، لأنه يجب ان يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفادا من الجزء الاول، لانك اذا قلت : (عبد الله) وعدت السامع بان تقدم له خبرا تبنيه عليه ثم نقضت ذلك بتكرير الاسم. اما قول القائل : (انا ابو النجم وشعري شعري)، وقولهم : (إذ الناس ناس والبلاد بلاد) فهو كلام مستقيم كما يقول ابن جنبي لأنه محمول على معناه دون لفظه. الا ترى أن المعنى : وشعري متناه في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك. وقوله (اذ الناس ناس) اي إذ الناس احرار، والبلاد احرار [فلولا هذه الاغراض وانها مرادة معتزمة لم يجز شيء من ذلك] فهذه طريقة استحالة المعنى، (الخصائص، 3 / 336 - 339).

يبقى أن نشير الى مسألة يثيرها تصنيف سيبويه وهي علاقة الاحالة بالصدق والكذب⁽¹⁰⁾ فقد ذكر سيبويه من اوجه الكلام ما هو محال وما هو محال كذب. ويفترض المحال الكذب أن المحال الذي ذكره سيبويه دون زوجه انما هو المحال الحق. ولا ريب في انه لولا وجود المحال الكذب في تصنيف سيبويه لامكن أن يقال إن المحال الذي ورد دون تركيب لا يصح القول فيه إنه صدق او كذب، وهذا ما قال به الاخفش. فالمحال عنده ما

(10) انظر في علاقة الاحالة بالكذب في الشعر عند حلزم القرطاجني بشكوك حاس. شكري البعوت، المعنى المحال في الشعر، ص 137/71.

يبدو لي أن الحكم بأحالة الكلام وكذبه عند سيبويه حكمان اثنان لا حكم واحد، يقعان على مستويين مختلفين دائما : مستوى الكل ومستوى الجزء، أو مستوى السياق ومستوى النص.

يقول سيبويه : «وإما المحال الكذب فإن تقول : سوف اشرب ماء البحر امس.. هذا الكلام محال لان آخره ينقض اوله، وهو كذب لان شرب ماء البحر ليس في طاقة احد. غير ان الحكم بكذب الكلام هنا لا ينطبق على الكلام بأكمله، بل على جزء منه، وهو قوله : ساشرب ماء البحر. فالكذب اذن سابق للاحالة لان تكذيب المتكلم يقع قبل ان يحكم على الكلام بالاحالة. فلا يصح الحكم بالكذب وبالاحالة على الكلام الا اذا كان فيه أكثر من خبر واحد، فيأتيه الكذب من وجه، وتأتيه الاحالة من وجه آخر. ان الحكم بالكذب في مثال سيبويه انما هو على شرب ماء البحر. اما الاحالة فتأتيه من وجه آخر، وهو وضع هذا الحدث في الزمان. فالنقض حاصل بين الزمان الماضي والمستقبل، لا بين الشرب وعدمه. فالكلام كذب باعتبار الحدث، ومحال باعتبار الزمان. ولا عبرة بالاحالة من جهة الزمان لنفي كذب الخبر، فالخبر كذب كيفما قلبت الزمان. ان قلت : ساشرب ماء البحر غدا، او ساشرب امس، او شربت غدا، او شربت امس، فالكذب من وجه والاحالة من وجه آخر. ولو كان مثال سيبويه : (سوف اشرب امس) دون ذكر لماء البحر، لما أمكن أن يقال في الكلام إنه كذب. ويبدو أن الاخفش اختار لهذا السبب مثلا آخر يبرر به رفضه للحكم على الكلام بالاحالة والكذب فقال : «الا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غدا) لم يكن للكلام معنى يقال فيه صدق ولا كذب؟». فمثل

الاثيان كمثل الشرب لا يمكن أن يحكم عليه وحده بالصدق ولا بالكذب كما يحكم على شرب ماء البحر⁽¹²⁾. وربما سمح هذا التعليل وتقسيم الكلام الى خبرين يحكم على احدهما بالكذب وعلى ثانيهما بالاحالة، بالحديث عن المحال الحق، وذلك بان يكون في الكلام خبر قد ثبت وقوعه، كذكر حدث من احداث التاريخ على سبيل المثال فيكون الكلام صدقا، ثم ينقض اول الكلام بآخره فيكون الكلام محالا. اما اذا أخذ الكلام على مستوى واحد، فلا يصح الحديث في الاحالة عن صدق لو عن كذب⁽¹³⁾.

وما يقوي هذا الرأي وبعضه أن سيبويه يعتبر كلاما من مثل : (انا عبد الله منطلقا في حاجتك) يقوله عبد الله لاحد اخواته محالا، وهو عين الحقيقة، وان ابن جنبي يعتبر كلاما من مثل : (انا انا) او (عبد الله عبد الله) محالا وليس في الكلام ما هو أكثر انطباقا على الحقيقة الخارجية منه. فهذا الكلام من المحال الحق. غير ان الصدق والاحالة يأتياه من وجهين مختلفين : فالكلام محال لان آخره ينقض اوله. ووجه النقض فيه انه خبر ولا خبر فيه، فهو ينقض ما ينتظره السامع من الخبر، وبذلك يتعطل التواصل بين المتكلم والسامع. على ان هذا الكلام حق ان لم ينظر الى مجمل الظروف التي انتجت لان عبد الله هو عبد الله، والكلام

(12) ربما كان تقسيم الكلام الى خبرين هو ما عناه العسكري في حديثه عن المحال الكذب حين قال : «ويجوز ان يكون الكلام الواحد كذبا محالا، وهو قولك : (رايت قانما قاعدا) (مررت بيقظان نانم)، فصل كذبا محال، فصار الذي هو الكذب هو المحال بالجمع بينهما، وان كان لكل واحد منهما معنى على حiale وذلك لما عقد بعضها ببعض حتى صارا كلاما واحدا، (كتاب الصناعتين، 70).

(13) يقول ابو طاهر البغدادي : «فاما المستحيل فهو الشيء الذي لا يوجد، ولا يمكن مع ذلك ان يتصور في الفكر، (قانون البلاغة، 23).

ثبت المصادر والمراجع الواردة في البحث

باللغة العربية .

ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1955.

ابن فارس : الصحاح في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويبي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964/1384.

ابو طاهر البغدادي : قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1989/1409.

ابو هلال العسكري : كتاب الصناعاتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1989/1406.

الأخفش سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط 2، 1401 / 1981 الاسترأبادي رضي الدين : شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

الجرجاني عبد القاهر : المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق محمد كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1932.

الزجاجي : اشتقاق أسماء الله تعالى، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1936/1406، شرح رسالة ادب الكتاب، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم 39 ش ادب

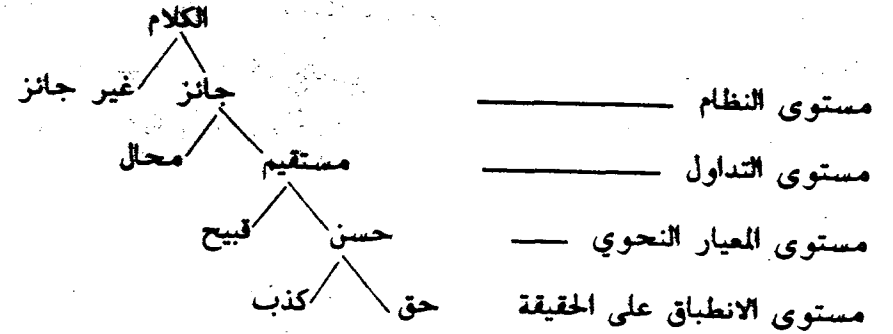
السكاكي : مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1407/1987

سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971/1391 - 1977/1397

السيرافي : شرح كتاب سيبويه، انظر سيبويه، الكتاب

السيوطي : معجم الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992/1413

على هذا المستوى يطابق الحقيقة الخارجية، فالحكمان بالحق وبلاستحالة يقعان على مستويين مختلفين. وربما سمح اختلاف المستويات التي يعتمد عليها سيبويه في هذا الباب برسم الشجرة التالية :



رسم رقم 4

ويبدو أن الخبر عادة إنما هو في الجانب الأيمن من هذه الشجرة فهو مستقيم حسن حق، إلا إن قلنا إن أعذب الكلام أكذبه.

الشتري ، النكت في تفسير كتاب سيويه ، تحقيق زمير عبد الحسن سلطان ،
منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم ، ط1 ، الكويت ، 1937/1407

الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن ، منشورات مكتبة آية الله العظمى
المرعشي النجفي ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1333

الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق محمد علي التجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم
الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1993/1403 .

القرآن الكريم

القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1938/1408

البرد ، المختضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

البخوت (شكري) ، المعنى الحال في الشعر ، في صناعة المعنى وتأويل النص ،
منشورات كلية الآداب ، تونس ، 1992 ، صص 71 - 137

بغير اللغة العربية ،

Carter M.G. : An arab grammarian of the eight century a.d., *J.A.O.S.*, 93, 1973,
pp. 146-157.

Hamze Hassan : La coordination à un pronom "conjoint", in *Arabica*, XXXVI,
1989, pp. 249-271.

Humbert Geneviève : Un témoin fossile du Kitâb de Sîbawayhi, in G. Bohas :
Développements récents en linguistique arabe et sémitique, IFEAD, Damas,
1993, pp. 121-139.